

التقرير المرحلي الحادي والعشرون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالقرار ١٨٦٥ (٢٠٠٩)، الذي مدد به مجلس الأمن ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوة ليكورن الفرنسية لغاية ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، وطلب إلي أن أقدم تقريرا عن الحالة في كوت ديفوار وعن التقدم المحرز صوب الوفاء بالنقاط المرجعية الرئيسية المقترحة في تقرير المرحلي التاسع عشر، المؤرخ ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ (S/2009/21). ويشمل هذا التقرير التطورات الرئيسية التي استجرت منذ تقديم تقرير المرحلي العشرين عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ (S/2009/196). ويتضمن المرفق الأول من هذا التقرير عرضا للنقاط المرجعية ومؤشرات التقدم.

ثانيا - الحالة الأمنية

٢ - ظلت الحالة الأمنية العامة في كوت ديفوار مستقرة عموما خلال الفترة قيد الاستعراض. وشملت الحوادث الأمنية الرئيسية عمليات سطو مسلح وغير ذلك من الأنشطة الإجرامية في كل من المناطق الريفية والحضرية، فضلا عن أعمال القتل والهجمات المسلحة التي شنها أفراد غير محدد الهوية، إلى جانب عمليات اختطاف النساء والفتيات واغتصابهن، والسرقة وابتزاز الأموال في بعض المناطق، ولا سيما في الجزء الغربي من البلد.

٣ - ولا يزال تصاعد التوتر في المجتمعات المحلية في الغرب يشكل أيضا مصدر قلق رئيسي، وقد أثر تأثيرا سلبيا على وتيرة عودة المشردين داخليا. ويتطلب عكس مسار هذا الاتجاه السلي اتخاذ الحكومة لتدابير أقوى، بدعم من الأمم المتحدة والمجتمع المدني وقادة

المجتمعات المحلية، وذلك لتحقيق المصالحة المجتمعية الشاملة ومعالجة قضايا حيازة الأراضي والشواغل الناجمة عن هشاشة النسيج الاجتماعي. ومن شأن الاستعادة الفعالة لسلطة الدولة في الغرب، بما في ذلك بناء قدرات المؤسسات المعنية بسيادة القانون، أن يساعد أيضا على التصدي لهذه التحديات.

ثالثا - حالة تنفيذ اتفاق واغادوغو السياسي

٤ - كما أشرت في تقارير السابقة، تم إحراز تقدم كبير في العامين اللذين انقضا على تنفيذ اتفاق واغادوغو واتفاقاته التكميلية. وتشمل الإنجازات الرئيسية انتهاء الأعمال العدائية بين القوى الجديدة وقوات الدفاع والأمن الوطنية؛ وإزالة منطقة الثقة التي قسمت البلد عمليا في السابق؛ واستعادة حرية تنقل الأشخاص والسلع في جميع أنحاء البلد؛ ونجاح سير عملية تحديد هوية السكان وتسجيل الناحيين على نحو يتسم بالمصداقية؛ والتحسين العام في حالة حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد؛ واستمرار الحوار بين الزعماء السياسيين الرئيسيين؛ وعودة موظفي الدولة الذين شردهم النزاع إلى الشمال تدريجيا؛ وانتعاش الاقتصاد بشكل مشجع؛ والاستعدادات التقنية لإجراء الانتخابات. وفي هذا الصدد، أعلنت الحكومة الإيفوارية أن الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية ستعقد في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. بيد أن التقدم كان محدودا على صعيد تنفيذ العمليات المتصلة بإعادة توحيد البلد على النحو الوارد في الاتفاق التكميلي الرابع لاتفاق واغادوغو، بما في ذلك نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم ونزع سلاح الميليشيات وتفكيكها، وتحقيق المركزية في تحصيل الإيرادات وتوحيد قوات الدفاع والأمن. ومن جهة أخرى، عقدت هيئة المجتمع المدني الإيفواري، التي تضم منظمات المجتمع المدني، في الفترة من ٢١ إلى ٢٩ أيار/مايو، "أيام التوافق الوطني" بهدف تعزيز شمولية عملية السلام ووضع خطة للتقدم في توطيد السلام في كوت ديفوار.

٥ - وأجرى وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، آلان لوروا، زيارة لكوت ديفوار وبوركينا فاسو في الفترة من ١٠ إلى ١٤ حزيران/يونيه للتشاور مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين، والاطلاع على التقدم المحرز في عملية السلام في كوت ديفوار والتعرف على أنشطة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وقد قام جميع محاوريه، بمن فيهم الرئيس لوران غباغبو، ورئيس الوزراء غيوم سورو، وميسر عملية السلام في كوت ديفوار، رئيس بوركينا فاسو، كومباوري، وزعماء المعارضة، بتأكيد التزامهم بإجراء الانتخابات في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وأكدوا له أن ما تبقى من المهام في إطار جدول أعمال إعادة التوحيد لن يعوق التقيّد بموعد الانتخابات.

ألف - إعادة التوحيد

٦ - فيما يتعلق بإعادة التوحيد، حدد الاتفاق التكميلي الرابع لاتفاق واغادوغو طرائق العمل ووفر جدولاً زمنياً لإنجاز المهام الرئيسية التالية: (أ) نزع سلاح مقاتلي القوى الجديدة السابقين وتفكيك الميليشيات قبل الانتخابات بشهرين؛ (ب) إعادة توحيد قوات الدفاع والأمن الإيفوارية؛ (ج) إعادة بسط إدارة الدولة بشكل فعال في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك السلطات المحلية، وهيئة القضاء، وإدارة المالية والجمارك؛ (د) تطبيق مركزية شؤون الخزانة.

٧ - ولا يزال التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق التكميلي الرابع لاتفاق واغادوغو محدوداً عموماً. بيد أن الفترة قيد الاستعراض شهدت تطوراً مشجعاً، وهو الاحتفال الذي نظم في ٢٦ أيار/مايو في بواكيه للبدء بنقل السلطة من قادة منطقة القوات الجديدة في شمال كوت ديفوار إلى السلطات المحلية. ويلزم الآن الاضطلاع بالمزيد من العمل لتنمية القدرة التنفيذية للسلطات المحلية وهيكل الإدارة المحلية التي أعيد نشرها، بما فيها السلطة القضائية والمالية وسلطات الجمارك ووكالات إنفاذ القانون.

٨ - وفيما يتعلق بنشر الألوية المختلطة، يُتوقع أن ينضم ٤ ٠٠٠ من أفراد القوات الجديدة إلى عدد مماثل من أفراد قوات الشرطة والدرك الوطنية الإيفوارية. ويتوقع مركز القيادة المتكاملة نشر الوحدات المختلطة على ثلاث مراحل: أولاً، نشر ٢ ٣٠٠ من رجال الدرك والشرطة، بمن فيهم ٦٥٠ و ٥٠٠ عنصراً من كلا الطرفين في أبيدجان وفي بواكيه، على التوالي؛ وثانياً، نشر ٢ ٧٠٠ عنصر في أوديبيي وكورهوغو وأبنغورو وسان بيدرو؛ وثالثاً، نشر ٣ ٠٠٠ عنصر في مان ودالوا وياموسوكرو وبونا. واعتباراً من ١ تموز/يوليه، كان هناك ٤٥٠ عنصراً من الشرطة الإيفوارية، بينهم ٣٥٠ من رجال الدرك و ١٠٠ من ضباط الشرطة، منتشرين في بواكيه، و ١٠١ من عناصر القوات الجديدة منتشرين في أبيدجان. ومع ذلك، فإنه ليس لهذه العناصر بعد القدرة الكاملة على توفير الأمن. ولا يزال عدم وضوح إجراءات التشغيل، إضافة إلى المشاكل المالية واللوجستية، يمثل أيضاً عائقاً أمام تفعيل مركز القيادة المتكاملة.

٩ - وكان التقدم المحرز في إعادة توحيد الإدارة المالية محدوداً جداً. وواصلت القوات الجديدة تحصيل الإيرادات في الشمال، على الرغم من استئناف الجهود المبذولة لإعادة تشغيل الهياكل المالية الوطنية، التي لا تزال تفتقر إلى العدد الكافي من الموظفين والمعدات. ولكن ثمة تطور إيجابي على صعيد صرف بدلات إعادة توزيع موظفي الخدمة المدنية الذين شكلوا جزءاً من المجموعة الأولى من الموظفين أعيد توزيعهم في المنطقتين الشمالية والغربية. أما الدفعة الثانية من الموظفين الذين أعيد توزيعهم فلا يزالون ينتظرون استلام هذا البدل.

١٠ - وبالرغم من التحديات المتبقية يُجرى إحراز بعض التقدم في إعادة إرساء مؤسسات العدالة والقضاء في الشمال. فالمحاكم الابتدائية تعمل الآن في بواكيه ومان وكذلك الحال بالنسبة للمحاكم الأدنى السبع، ولكن النصاب القضائي لم يكتمل بعد في محكمة كورهوغو. ولم تُفتتح بعد محكمة الاستئناف في بواكيه، التي تتسم بأهمية بالغة لتوفير التعليمات للمحاكم الأدنى. ونُشر معظم كتبة المحاكم المعيّنين، ولكن لا يزال هناك نقص حاد في موظفي الدعم الأساسيين. ومع استمرار نشر الموظفين، واتساع نطاق القضايا المعروضة على القضاة على نحو يتجاوز مسائل القانون الإداري، سيلزم المزيد من العاملين في سلك القضاء، بمن فيهم القضاة وكتبة المحاكم وموظفو الدعم، كما ستلزم معدات ولوازم مكتبية. ولا يزال عدم التقدم في إعادة نشر الشرطة القضائية وضباط السجون يؤثر سلباً على الجهود المبذولة لإعادة بسط سيادة القانون في جميع أنحاء البلد.

١١ - ولم يتم بعد النشر الكامل لموظفي السجون، بمن فيهم مديرو السجون، وهم يحتاجون إلى مزيد من التدريب في مجال أمن السجون وحقوق الإنسان. ولا يزال يتعين إنحاز نقل نحو ١٢٠ من موظفي الإصلاحات إلى الشمال. وتواجه المؤسسات الإصلاحية بصورة منتظمة صعوبات من جراء العدد المفرط من السجناء ونقص الأغذية والأدوية، في حين لا تزال السلامة العامة عرضة للتهديد من جراء كثرة حالات الهروب من السجون.

١٢ - ويتسم نشر أفراد الشرطة والقضاء والإصلاحات على نحو منسق بأهمية بالغة لتعزيز النظام القضائي في الشمال. وتواصل عملية الأمم المتحدة معالجة هذه المسائل وغيرها من التحديات المتصلة بالعدالة في جميع أنحاء البلد، من خلال تقديم المشورة التقنية للسلطات الوطنية. وبغية معالجة الإفراط في الاعتقال السابق للمحاكمة، ساعدت عملية الأمم المتحدة في وضع مبادئ توجيهية لإجراءات للمنظمات غير الحكومية التي تساعد المعتقلين، فضلاً عن تحديد جهات تنسيق داخل إدارة السجون. وقد خصص صندوق التنمية الأوروبي العاشر، كما أقرت ذلك المفوضية الأوروبية في ٢ نيسان/أبريل، حوالي ٢٣ مليون دولار لدعم إصلاح النظام القضائي ونظام السجون في كوت ديفوار، ويعود الفضل في ذلك جزئياً إلى جهود الدعوة التي تبذلها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

باء - نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وتفكيك الميليشيات

١٣ - ما زالت أنشطة الهياكل الوطنية المسؤولة عن نزع سلاح المقاتلين السابقين والميليشيات وإدماجهم تتسم بالبطء. وعلى الرغم من أن الاتفاق التكميلي الرابع لاتفاق واغادوغو السياسي ينطوي على حكم يقضي بأن تدفع الحكومة بدل إعادة إدماج يقدر بنحو ١٠٠٠ دولار لكل من المؤهلين من المقاتلين السابقين أو أعضاء الميليشيا، فليس جلياً

بعد مدى توفر الأموال أو طرائق دفع المبالغ. وما زالت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تواصل، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبموارد من صندوق بناء السلام، تقديم الدعم إلى عملية إعادة الإدماج عن طريق ٥١٠ مشروعا صغيرا يستفيد منها ٢٧٦٨ من المقاتلين السابقين، والمليشيات، والنساء المتضررات من النزاع، والشباب المعرضين للخطر. وقد ساعدت هذه المشاريع على الحد من التوترات بين صفوف المقاتلين السابقين وساهمت في تهيئة بيئة آمنة في المناطق التي نُفذت فيها. وفي الوقت نفسه، يجب تعزيز الدور الذي تضطلع به القوات المحايدة في مجال الإشراف على الأسلحة التي سلمتها العناصر المسلحة.

١٤ - أكمل مركز القيادة المتكاملة والبرنامج الوطني لإعادة الإدماج والتأهيل المجتمعي في أيار/مايو عمليات جمع المعلومات عن ٣٧٤٣٦ من ميليشيات الحكومة وتسجيلهم في جميع أنحاء البلد بما في ذلك في أبيدجان. وجرى الاتفاق في اجتماع عقد في ١٩ حزيران/يونيه ضم مركز القيادة المتكاملة، وقادة الميليشيات والجهات صاحبة المصلحة الأخرى على استعراض نتائج عملية جمع المعلومات، مع مراعاة معايير الأهلية التي جرى اعتمادها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، نظراً لأن الأعداد قد زادت بشكل كبير عما هو متوقع. وطلب قادة الميليشيات أيضاً الاجتماع بالرئيس غباغبو ورئيس الوزراء سورو لمناقشة مسألة عدد عناصر الميليشيات المؤهلين للاشتراك في العملية. ولا تزال كمية الأسلحة، والذخيرة وغيرها من الأصناف العسكرية التي سلمتها الميليشيات، وجرى تصنيفها تحت إشراف البعثة قليلة جداً. بيد أن المناقشات، المتعلقة بتسليم أية أسلحة يحتمل بأنها لا تزال في حوزة الميليشيات، لا تزال جارية.

جيم - الانتخابات

١٥ - في ١٤ أيار/مايو، أصدر مجلس الوزراء مرسوماً حدد فيه يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ كموعداً للجولة الأولى للانتخابات الرئاسية. وفي المرسوم نفسه، وامتثالاً لأحكام اتفاق بريتوريا لعام ٢٠٠٥، أكد الرئيس لوران غباغبو أهلية جميع الموقعين على اتفاق ليناس - ماركوسي للترشح للانتخابات القادمة، بمن فيهم قائدا المعارضة الرئيسية هنري كونان بيديه من الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار والأساني أواتارا من تجمع الجمهوريين.

١٦ - في ١٨ أيار/مايو، عقد الميسر، رئيس بوركينا فاسو الرئيس كومباوري الاجتماع الخامس للإطار الاستشاري الدائم، المؤلف من الرئيس غباغبو، ورئيس الوزراء سورو، والسيد بيديه والسيد واتارا. وقد اعتمد الإطار الاستشاري الدائم يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ موعداً للانتخابات الرئاسية، ووافق على تحديد يوم ٣٠ حزيران/يونيه

كموعد لإكمال عمليات التأكد من هويات الناخبين وتسجيلهم. وكان على اللجنة الانتخابية المستقلة أن تقدم في نهاية حزيران/يونيه جدولاً زمنياً مفصلاً ومعتمداً لاستكمال الجوانب الرئيسية الأخرى للعملية الانتخابية مثل نشر القائمة المؤقتة والقائمة النهائية للناخبين، وإصدار وتوزيع بطاقات الهوية وبطاقات الناخبين وفترة الحملة الانتخابية.

١٧ - وفي غضون ذلك، تكثفت أنشطة الحملات الانتخابية خلال الفترة قيد الاستعراض وقد جرت في جو إيجابي نسبياً. وفي مطلع حزيران/يونيه، زار الرئيس غباغبو مصحوباً برئيس الوزراء سورو، المنطقة الغربية، حيث دعا الإيفواريين إلى مواصلة دعم عملية واغادوغو. ومن جانبهم، نظم قادة المعارضة حملات في كل من مناطق أبيدجان، وباس ساساندر، وبواكي، وموين - كوموي وزنزن، بما في ذلك المناطق التي يتمتع فيها الحزب الحاكم بتأييد قوي.

١٨ - وعلى الرغم من أن الأرقام النهائية الموحدة لم تصدر بعد حتى ١ تموز/يوليه، فقد جرى تحديد هوية حوالي ٦,٤ ملايين إيفواري وتسجيلهم في ١١ ٨١٨ مركزاً للتسجيل في شتى أنحاء البلد. وفي منتصف حزيران/يونيه، بدأت عمليات تسجيل الإيفواريين المقيمين في الخارج في ٢٣ بلداً، مما أسفر عن تحديد هوية ٣٠٧ ٣٨ مواطناً في ٣٠ حزيران/يونيه استناداً إلى الأرقام الواردة من البلدان التي قامت بإبلاغ النتائج فقط. وتمثل الأرقام ما نسبته ٥٢,٥ في المائة من الإيفواريين المقيمين بالخارج وعددهم ٩٣٥ ٧٢ شخصاً. وقد اكتملت رسمياً في ٣٠ حزيران/يونيه عمليات تحديد هوية الناخبين على الصعيد المحلي والدولي. وفي غضون ذلك، اكتملت في ٢٠ أيار/مايو عمليات إعادة إعداد السجلات المدنية المفقودة أو المدمرة. وبغية تسريع العملية، اعتمدت الحكومة الإيفوارية إجراء جديداً يتم بموجبه قبول مستخرج موثق من سجل المحكمة عوضاً عن شهادة الميلاد لتسجيل الناخبين. وقد ترتب على هذه العمليات تقديم ٩٦٦ ٢٧٠ طلباً للتسجيل اعتمدت اللجنة الانتخابية ٢٧٥ ٢٥١ طلباً منها.

١٩ - ما زالت المصاعب المالية وحالات التأخير التقنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير تعرقل عمليات تحديد هوية الناخبين وتسجيلهم وعمليات إعادة إعداد السجل المدني. وتواجه الحكومة الإيفوارية صعوبات في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بصرف الأموال للهيئات الانتخابية (اللجنة الانتخابية المستقلة واللجنة الوطنية للإشراف على تحديد الهوية) والعاملين التقنيين في عملية تحديد هوية الناخبين وتسجيلهم (الشركة الفرنسية الخاصة ساغيم (SAGEM)، والمعهد الوطني للإحصاء والمكتب الوطني المعني بتحديد الهوية) وقد أدى تواتر الإضرابات والمظاهرات التي يقوم بها الموظفون للمطالبة بصرف مرتباتهم إلى الإضرار بمختلف العمليات.

ومن المرجح أن تواجه اللجنة الانتخابية المستقلة تحديات لوجستية وعملية كبيرة في تنفيذ المرحلة القادمة من العملية الانتخابية، بما فيها إعداد بطاقات الناخبين وتوزيعها. وتتطلب عملية التحقق من البيانات المتعلقة بالاستدلال البيولوجي لتحديد هوية الناخبين المسجلين قيام مراكز التنسيق على مستوى المقاطعات البالغ عددها ٦٨ مركزاً بمهامها بشكل كامل، وكان يعمل منها بشكل كامل ١٨ مركزاً في ١ تموز/يوليه.

٢٠ - واصلت البعثة تقديم الدعم الحيوي لعمليات تحديد هوية الناخبين وتسجيلهم، للمساعدة على التصدي لهذه التحديات، وتمشيا مع ولايتها، عن طريق نشر قدرات كبيرة في مجال النقل في إطار "عملية النقل" التابعة للبعثة. وقدمت البعثة أيضا ٢٦ مولدا كهربائيا من أجل المساعدة في عمليات تحديد هوية الناخبين وتسجيلهم في المناطق البعيدة في الغرب، فضلا عن ٩ مولدات كهربائية مساندة للإمداد بالطاقة الكهربائية من أجل ضمان تجهيز بيانات تحديد الهوية في الوقت المناسب في مراكز التنسيق الرئيسية في جميع أنحاء البلد.

٢١ - وفي غضون ذلك، تعمل البعثة على زيادة صقل الخطط الشاملة للدعم اللوجستي للانتخابات، بما يشمل جميع الجوانب الحيوية لتقديم المساعدة الفعالة طوال الفترة الانتخابية. ويشمل هذا تخطيط مفصل لالتزامات البعثة لضمان توصيل جميع الشحنات الحساسة وغير الحساسة الخاصة بالعملية الانتخابية من مخزين رئيسيين للتوزيع في أيديجان وياموسوكرو إلى ٧٠ موقعا في المقاطعات الإدارية الوطنية. وواصلت البعثة أيضا التحضيرات اللازمة لتنسيق أنشطة الإشراف على الانتخابات على الصعيد الدولي. وفي ١٠ حزيران/يونيه أعلن مجلس السلم والأمن الأفريقي أن الاتحاد الأفريقي سيقدم دعما إلى عملية الانتخابات الإيفوارية، بوسائل تشمل نشر مراقبين دوليين بناء على طلب كوت ديفوار. وتضطلع البعثة أيضا بدور رئيسي في تيسير ودعم إعادة نشر عناصر لواء مختلط في أرجاء البلد، حيث من المتوقع أن يقودوا عملية توفير الأمن للانتخابات تحت إمرة مركز القيادة المتكاملة.

٢٢ - طلب الإطار الاستشاري الدائم خلال الاجتماع المعقود في ١٨ أيار/مايو، إلى ممثلي الخاص تقديم المزيد من التوضيح بشأن الطرائق المنصوص عليها في ولايته للتصديق على العملية الانتخابية. وفي هذا الصدد، أرسل ممثلي الخاص رسائل إلى الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة محددًا فيها طرائق التصديق. واغتنم الفرصة التي أتاحتها "أيام التوافق الوطني" التي نظمها المجتمع المدني الإيفواري لتوضيح الولاية والإجراءات للجمهور الإيفواري. وكما سبقت الإشارة في التقارير السابقة، فقد حدد ممثلي الخاص المعايير التالية للتصديق على عملية الانتخابات: (أ) شيوع بيئة سلمية طوال فترة العملية الانتخابية؛ (ب) شمول العملية السياسية لجميع الناخبين والمرشحين المؤهلين؛ (ج) حياد وسائل الإعلام التابعة للدولة

وإمكانية الوصول إليها على نحو منصف من جانب جميع المرشحين، والأحزاب والجماعات السياسية؛ (د) التصديق الصريح على شمول قوائم الناخبين؛ و (هـ) التصديق الصريح على النتائج.

رابعا - نشر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ألف - العنصر العسكري

٢٣ - بلغ القوام العسكري لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، في ١ تموز/يوليه، ٧ ٨٥٤ فرداً، منهم ٧ ٥٧١ جندياً و ١٩٢ مراقباً عسكرياً و ٩١ ضابطاً أركان، وشمل ذلك العدد ٩١ امرأة، مقارنة بالقوام المأذون به البالغ ٧ ٤٥٠ فرداً. وعملاً بأحكام قرار مجلس الأمن ١٨٦٥ (٢٠٠٩) التي أعرب المجلس فيها عن اعتزامه تخفيض قوام العملية من ٨ ١١٥ فرداً إلى ٧ ٤٥٠ فرداً، سيتم إجراء تخفيض على القوام قدره ٦٣٦ فرداً، وذلك عندما تنتهي عملية إعادة كتيبة من بنغلاديش إلى الوطن في ٢٢ تموز/يوليه مما يصل بمستوى القوام إلى ٧ ٢٠٠ فرداً. وتنتشر القوة التابعة للعملية حالياً في مقر القوة في أبيدجان وفي ٢٢ معسكراً بحجم السرية أو أكبر في جميع أنحاء البلد. والتشكيلة الحالية للقوة، بقوة احتياطية بحجم كتيبة واحتياطي قطاع بحجم سرية وقدرتها المتزايدة على التحرك، بما في ذلك قدراتها على نقل قواتها جواً، تعزز مرونة القوة وتتيح الاستجابة السريعة للتهديدات المحتملة دعماً لمركز القيادة المتكامل. ومنذ مغادرة سرية هندسية فرنسية في نيسان/أبريل، بدأت التحضيرات لنشر سرية هندسية مصرية، ويتوقع انتهاء نشرها بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

٢٤ - وفي تلك الأثناء، أنجزت عملية ليكورن الفرنسية خفض قوام قوتها بنسبة ٥٠ في المائة، مع الإبقاء على حوالي ٩٠٠ فرد من قواتها بصورة أساسية في منطقة أبيدجان. ومع ذلك، فقد أعادت فرنسا تأكيدها على أنها ستواصل الاحتفاظ بقدرات الرد السريع لدعم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، حسب الاقتضاء.

٢٥ - وواصلت قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تنفيذ أنشطتها الاعتيادية والخاصة مثل تسيير دوريات بعيدة المدى ودوريات جوية، كما أنها عززت من قدرتها على التحرك لكفالة الاستجابة لأي حالة طوارئ بسرعة وفي الوقت المناسب. وواصلت القوة أيضاً توفير خدمات مساعدة في النقل للعملية الانتخابية وعملية تحديد الهوية. وفي إطار التعاون بين البعثات، واصلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا التعاون في مسائل الأمن عبر الحدود. فأجريت اجتماعات منتظمة على الحدود وتم تبادل للمعلومات وسيرت دوريات مشتركة. واستعرض المؤتمر الثامن عشر لقادة القوات

المشتركة بين البعثات المنعقد في أبيدجان في ٨ أيار/مايو خطط الطوارئ تحسباً لاحتمال تعزيز عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بسرية مشاة وأربع طائرات عمودية ميدانية من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، عند الاقتضاء، لفترة محدودة تصل إلى ثلاثة أشهر تبدأ قبل الانتخابات بـ ٣٠ يوماً. ولن توضع خطة الطوارئ هذه موضع التنفيذ إلا إذا أظهرت التقييمات المستقبلية وجود حاجة لتعزيزات إضافية تتجاوز الدعم الذي تقدمه عملية ليكورن. ومع ذلك، يتطلب الأمر إجراء المزيد من المناقشات مع قوات ليكورن بغية كفالة توفر القدرات.

باء - عنصر الشرطة

٢٦ - في ١ تموز/يوليه، كان قوام شرطة العملية يبلغ ١ ١٨٣ فرداً مقارنة بالقوام الأقصى المأذون به البالغ ١ ٢٠٠ فرد، بمن فيهم ٤٣٣ من ضباط الشرطة و ٧٥٠ فرداً من وحدات الشرطة المشكلة، ومن بين المجموع، هناك ٢١ ضابطة من ضباط شرطة الأمم المتحدة وضابطتان من ضباط الشرطة المشكلة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل عنصر الشرطة إسداء المشورة وتقديم التدريب إلى قوات الشرطة الوطنية والدرك الوطني في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، وقدم المساعدة إلى سلطات الأمن الوطنية في إعادة نشر عناصرها من الشرطة والدرك في الجزء الشمالي من كوت ديفوار، فوفر خدمات النقل والمساعدة في التخطيط والرصد بشأن العملية المقررة لإعادة نشر ٨ ٠٠٠ عنصر أمن في جميع أرجاء كوت ديفوار بهدف تأمين العملية الانتخابية. وجرى أيضاً تقديم الدعم والمشورة والتوجيه إلى عناصر أمن مساعدة وفرت العملية التدريب لها في عام ٢٠٠٦ ونشرتها في ٥٤ مركز شرطة في الجزء الشمالي من البلد، مما ساهم في تخفيف حالة انعدام الأمن في الشمال. وساهمت الدوريات المشتركة المتواصلة التي سيرها ضباط شرطة الأمم المتحدة في إعادة بناء الثقة فيما بين مؤسسات الشرطة والسكان الإيفواريين.

٢٧ - وساعد عنصر شرطة العملية أيضاً في إعادة هيكلة قوات الشرطة والدرك الوطنية عبر مشاريع بناء القدرات، وذلك بالمشاركة مع مختلف أصحاب المصلحة، في مجالات التقنيات العامة للتدريب والطب الشرعي وقواعد السلوك والأخلاقيات وحفظ النظام. وواصلت وحدات الشرطة المشكلة الست مهام حماية موظفي الأمم المتحدة ومنشآتها ومعداتها. كما قامت بتسيير دوريات مشتركة منتظمة مع عناصر أخرى للأمم المتحدة ومع نظرائها الوطنيين بهدف المحافظة على بيئة آمنة ومحمية في المناطق الواقعة في حدود مسؤوليتها.

٢٨ - وبعد إجراء مشاورات مع البلدان المساهمة بقوات شرطة وقيادتي العملية وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، أعتزم نقل خبير شرطة بصورة مؤقتة، لفترة أولية تصل إلى ثلاثة أشهر، من

كل بعثة من البعثتين إلى مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في داكار، السنغال. وستجرى عملية نقل هذين الضابطين، بوصفهما استشاريين، دعماً لتنفيذ خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بهدف مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في المنطقة دون الإقليمية.

خامسا - الحالة الإنسانية

٢٩ - بالرغم من عودة حوالي ٧٧ ٨٦٠ مشرداً داخلياً من أصل حوالي ١٢٠ ٠٠٠ مشرد داخلي إلى مناطقهم الأصلية، بصورة طوعية، تشكل المنازعات بشأن الأراضي وضعف النسيج الاجتماعي عامة تهديداً لاستدامة وتيرة عودة ما تبقى من المشردين داخلياً وتعيق توفير حلول دائمة للعائدين والمجتمعات المحلية المضيفة في المنطقة الغربية. وعملت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي تقود مجموعة الحماية في المنطقة الغربية، بصورة وثيقة مع السلطات المحلية والقادة التقليديين، بوسائل منها نشر مراقبي حماية تابعين لها في عدة مناطق نزع إليها المشردون داخلياً ومناطق عودتهم، وذلك من أجل إيجاد حلول دائمة للأسباب التي تقف وراء نشوب النزاع وتعزيز بيئة حماية ملائمة تساعد على العودة وعلى تنشيط زخم عودة المشردين داخلياً الذي أصابه الفتور. وفي تلك الأثناء، جرى تنقيح الاحتياجات من الموارد المالية اللازمة للوفاء بالاحتياجات الإنسانية الملحة لتصل إلى ٣٦,٧ مليون دولار.

٣٠ - ومع تدعيم جهود المساعدة الإنسانية، تتحول تدريجياً احتياجات المجتمعات المحلية المتضررة من الأزمة الإيفوارية نحو تحقيق الإنعاش. ولهذا، فإن الشركاء في مجال الأنشطة الإنسانية في البلد التزموا بالتكيف مع إطار التنسيق الحالي وربط خطط الاستجابة التي يضعونها بأهداف التنمية الوطنية على المدين المتوسط والطويل. ومن أجل تيسير الربط بين المبادرات الإنسانية والمبادرات الإنمائية، أنشئ صندوق نافذة خاص من أجل المبادرات المحلية للفترة الانتقالية ضمن مجموعة الصناديق التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل "برنامج الخروج من الأزمة".

سادسا - حقوق الإنسان

٣١ - وفرت الحالة السائدة من انعدام الأمن في بعض المناطق تربة خصبة لحدوث انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وأدت إلى خروج السكان المحليين في مظاهرات طالبوا فيها باحترام حقوقهم في الأمن والأمان احتراماً تاماً. وأحدثت أعمال العنف بين أعضاء في اتحاد الطلاب والتلاميذ في كوت ديفوار ومجموعات أخرى من الطلاب حالات ارتباك في القطاع التعليمي وأدت إلى وفاة وإصابة عدة أشخاص فضلاً عن تدمير ممتلكات عامة وخاصة.

وغالباً ما مرت هذه الانتهاكات دون عقاب. وهددت إضرابات متكررة قامت بها نقابات المعلمين تمتع الطلبة بحقهم في التعليم.

٣٢ - وتعرض الوثام الاجتماعي في عدة قرى إلى التهديد بسبب تكرار وقوع نزاعات في الشمال بين مزارعين ومربي الماشية حول تدمير الماشية لمحاصيل المزارعين، وبسبب العنف بين المجتمعات المحلية الناتج عن مقاومة السكان الأصليين لعودة المشردين داخلياً من غير السكان الأصليين ولا سيما في الجزء الغربي من البلد. ونشرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فريقاً من ٢٣ مراقباً في مختلف الأجزاء الغربية للبلد بهدف رصد التوترات والعمل على وضع تدابير للحيلولة دون وقوع نزاعات أو الاستجابة لها عن طريق تنفيذ مبادرات مع السلطات المحلية والشركاء الرئيسيين.

٣٣ - وفي الشمال، ارتكب مقاتلون سابقون وصيادون تقليديون عدة عمليات قتل وتعذيب وسوء معاملة واعتقال تعسفي وحبس غير قانوني وانفرادي وتحرش وعمل قسري وابتزاز وتخويف للمدنيين.

٣٤ - واستمر اتجاه مثير للقلق يتمثل في الخطف والاعتصاب والعنف ضد الفتيات والنساء، ولا سيما في غرب البلاد وشمالها حيث تعرض أطفال صغار للاغتصاب من طرف رجال غير محددى الهوية. واستمرت الجهود التي تبذلها العملية لمنع ومكافحة حالات الإفلات من العقاب والعنف ضد الفتيات والنساء مع حدوث تقدم محدود، يعزى في جملة أمور إلى التأخر في إعادة التوزيع الفعلي للخدمات القضائية. وفي حالات عديدة، سحبت أسر ضحايا العنف الجنسي شكاواها وفضلت تسوية القضية خارج نطاق القضاء. كما أن رسوم التصديق الطبي غالباً ما كانت تمنع الضحايا من تقديم أدلة قانونية.

٣٥ - وواصلت العملية نشر المعلومات وإذكاء الوعي بالمبادئ والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان على المستوى الشعبي مع التركيز بصورة خاصة على حماية حقوق المرأة، فأوصلت تلك المعلومات إلى ما مجموعه ٢٣ ٣٠٦ أشخاص. كما نفذت أنشطة تهدف على تعزيز الوعي بحقوق الإنسان في المدارس الثانوية وذلك عن طريق إنشاء عدة نوادي جديدة لحقوق الإنسان. وفي ٣ نيسان/أبريل، تعهد وزير التعليم عن الحكومة باعتماد خطة وطنية للعمل من أجل التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المدارس بهدف تنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا لعام ١٩٩٣. وفي ٢٩ حزيران/يونيه، قدمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أول تقرير سنوي لها منذ بدء نشاطها في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨. وشمل التقرير الأشهر الخمسة الأخيرة لعام ٢٠٠٨، وأشار إلى تلقي اللجنة شكاوى متعلقة بانتهاكات لحقوق الإنسان في ٢٠١ قضية، منها ١٥٤ قضية لا تزال معلقة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وقدم

التقرير توصيات إلى الحكومة الإيفوارية هدفها زيادة تقوية فعالية اللجنة وحرية تصرفها واستقلاليتها تماشياً مع مبادئ باريس المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وآلية عملها.

سابعاً - الشؤون الجنسانية

٣٦ - ركزت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على توعية الشركاء الوطنيين والدوليين بحملتي الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة، لا سيما في سياق تصاعد العنف الجنسي الذي يشهده البلد. وواصلت العملية أيضاً تعزيزها لقدرة مجموعات النساء المحليات بهدف تشجيعهن على المشاركة في العملية الانتخابية، ووفرت الدعم التقني والمادي في هذا الميدان. وعلاوة على ذلك، نظمت العملية اجتماع مائدة مستديرة تناول موضوع تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، عقب سلسلة من حصص التوعية للشباب في المدارس. وبحث الاجتماع الآثار القانونية والاجتماعية والصحية المترتبة على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث مع ممثلين حكوميين وأصحاب المصلحة المحليين. وواصلت العملية توعية موظفيها وتشجيع تعميم مراعاة المنظور الجنساني من خلال تدابير عدة، من بينها تعيين منسق معني بشؤون المرأة، تماشياً مع قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨).

ثامناً - حماية الأطفال

٣٧ - لا يزال العنف الجنسي ضد الأطفال منتشرًا في جميع أنحاء البلد، لا سيما في المناطق التي يضعف فيها إنفاذ القانون. وقد جرى معظم تلك الانتهاكات في إطار حوادث إجرامية خطيرة أخرى. وواصلت العملية حوارها مع الأطراف في النزاع، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، بهدف منع العنف ضد الأطفال والتصدي له، عملاً بتوصيات الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح في كوت ديفوار (انظر الوثيقة S/AC.51/2008/5). وفي هذا الشأن، عُقد اجتماعاً متابعة مع رئيس أركان القوات الجديدة بهدف استعراض ما أحرز من تقدم في تنفيذ خطة عمل القوات الجديدة للتصدي للعنف الجنسي، التي أشرت إليها في تقريره السابق. وعلى الرغم من تعيين الأعضاء في آلية المتابعة، فإن الفريق العامل لم يجتمع بعد. وفي تلك الأثناء، تستمر المشاورات مع الحكومة وغيرها من أصحاب المصلحة للانتهاء من وضع خطة العمل الوطنية لمكافحة العنف الجنسي.

تاسعا - فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٣٨ - قامت العملية بتوعية ٤٧٨ من موظفيها بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وقدمت خدمات المشورة والفحص لـ ٢٢٥ من موظفي العملية. وفي الوقت نفسه، واصلت العملية تقديم الدعم لعدد من مشاريع التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في كوت ديفوار. وأتم ٢٥ من المشتغلين بالجنس تدريبهم في إطار مشروع مشترك بين الحكومة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، موجه للمشتغلين بالجنس ولقوات الأمن الإيفوارية. وعلاوة على ذلك، جرى توعية ٣١٣ من أعضاء الميليشيات السابقين، وقدمت خدمات المشورة والفحص لـ ٣٧١ منهم كجزء من مبادرة مشتركة بين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لدمج أنشطة التوعية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأخيراً، أجرت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والوزارة المعنية بمكافحة الإيدز والمنظمات غير الحكومية المحلية دورات للتوعية شارك فيها ١٢٧ سجيناً.

عاشرا - الإنعاش الاقتصادي والدعم المالي لعملية السلام

٣٩ - أثنى المدير العام لصندوق النقد الدولي، دومينيك ستراوس - خان، على السلطات الإيفوارية بشأن الأداء الاقتصادي الذي حققه البلد مؤخراً، وذلك خلال زيارة قام بها إلى كوت ديفوار من ٢٥ إلى ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٩، لكنه ذكّرهم بأن تنفيذ سياسات قوية في إطار برنامج مرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو سيكون أمراً ضرورياً لمواصلة السير صوب تخفيف وطأة الدين في الفترة القادمة، في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ورحب السيد ستراوس - خان بالقرار الذي يقضي بإدراج نفقات الأشغال العامة الواسعة النطاق في الميزانية، وأعرب عن تفاؤله حيال ما يحظى به برنامج الإصلاح الاقتصادي في إطار مرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو من تأييد في صفوف الزعماء السياسيين.

٤٠ - بيد أن كوت ديفوار لا تزال تواجه تحديات اقتصادية واجتماعية - اقتصادية حسيمة تتطلب دعماً إضافياً من المجتمع الدولي. فقد أدت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلى انخفاض الطلب على بعض منتجات التصدير، كالأخشاب، مما أسفر عن إقفال شركات وتسريح الآلاف من العمال الإيفواريين. وقد خفضت الحكومة الجبايات والرسوم شبه الضريبية على قطاع الكاكاو، وتعهدت بإجراء تخفيض كبير في مجموع الضرائب المفروضة على القطاع إلى ٢٢ سنتاً من السعر العالمي عند الوصول إلى نقطة الإنجاز في المبادرة المتعلقة

بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وهو عنصر حاسم فيما يبذل من جهود للحد من الفقر، حيث أن مزارعي الكاكاو يشكلون ٢٨ في المائة من الفقراء في كوت ديفوار.

٤١ - ويتبين بوضوح من التحليل الأخير للقدررة على تحمل الدين، الذي أنجز في سياق مرحلة اتخاذ القرار المتعلق بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، أن كوت ديفوار عاجزة عن تسديد ديونها. وقد تلقت كوت ديفوار حتى الآن قرابة ٥٥ في المائة من المساعدات المقدمة من دائي نادي باريس ولندن لتخفيف ديونها في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ومن خلال التخفيض الذي تتضمنه عمليات تصفية المتأخرات بشروط ميسرة التي بدأها المؤسسة الإئتمانية الدولية في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ ومجموعة مصرف التنمية الأفريقي في آذار/مارس ٢٠٠٩. وإضافة إلى ذلك، يتوقع أن تقدم مجموعة البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي وصندوق النقد الدولي قرابة بليون دولار بالقيمة الإسمية في إطار المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين، وذلك عند بلوغ نقطة الإنجاز في المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٤٢ - وتواصل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بذل الجهود لتدبير الأموال بغرض توفير الدعم لتنفيذ اتفاق واغادوغو. أما الصندوقان المشتركان اللذان أنشأهما ويديرهما برنامج الأمم المتحدة الإئتماني والمخصصان لدعم العملية الانتخابية وأنشطة توطيد السلام بعد انتهاء النزاع فهما الآن في طور التشغيل الكامل، ويتلقيان تمويلا خارجيا. وقد جرى حتى الآن صرف حوالي ١١ مليون دولار من مبلغ ٤٨ مليون دولار المخصص للصندوق المشترك للانتخابات. وفي الوقت ذاته، صُرف مبلغ ٢٢ مليون دولار كان قد جمع لصالح الصندوق المشترك لدعم البرنامج الحكومي "للخروج من الأزمة"، ووجه لدعم مبادرات متنوعة توخاها اتفاق واغادوغو، بما في ذلك إعادة نشر إدارات الدولة، وعودة المشردين داخليا، وبرامج لإعادة إدماج المحاربين السابقين في المجتمع.

٤٣ - وعملا بالفقرة ٢٢ من قرار مجلس الأمن ١٨٦٥ (٢٠٠٩)، استمر تقديم الدعم لتسهيل الحوار المباشر بين الإيفواريين والممثل الخاص للميسر. وتلقى المشروع الذي يقوم على تنفيذه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مساهمات من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي، من خلال الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، علاوة على مساهمات من فرنسا والنرويج وصندوق بناء السلام.

حادي عشر - رصد وسائط الإعلام والشؤون الإعلامية

٤٤ - واصلت العملية رصدها لوسائط الإعلام الإيفوارية بهدف تحديد مصادر التحريض على عدم التسامح والكرهية والعنف. وواصلت بعض وسائط الإعلام الخاصة نقل بيانات استفزازية صادرة عن الأحزاب والجماعات السياسية ضد منافسيها، ولا يزال عدم التوازن يشوب تغطية وسائط الإعلام المسموعة والمرئية التابعة للدولة لأنشطة المجموعات السياسية. وبالنظر إلى حساسية فترة الانتخابات، عقدت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار مشاورات مع المؤسسات الإيفوارية الرئيسية المكلفة بمراقبة وسائط الإعلام، ومنها وزارة الاتصال، والمجلس الوطني للاتصالات السمعية والمرئية، والمجلس الوطني للصحافة، وذلك بهدف إنشاء آلية للإنذار المبكر والوقاية.

ثاني عشر - سلوك الموظفين والانضباط

٤٥ - واصلت العملية، بالتعاون مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية، التحقيق في ادعاءات سوء سلوك موظفين تابعين للعملية، وأوصت باتخاذ إجراءات تأديبية في الحالات التي ثبتت فيها صحة الادعاءات. ونفذت أنشطة للتوعية سياسيي لعدم التسامح إطلاقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وشملت موظفي الأمم المتحدة والسكان المضيفين. وعلاوة على ذلك، تبذل جهود لإنشاء شبكة قطرية داخلية بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين، تهدف خاصة إلى تعزيز آليات تقديم المساعدة للضحايا. وتضم الشبكة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، إضافة إلى منظمات غير حكومية وطنية ودولية.

ثالث عشر - سلامة وأمن الموظفين

٤٦ - على الرغم من الحالة الأمنية المستقرة عموماً التي تحمى على كوت ديفوار، لا يزال الإحرام في المدن، وقطع الطرق، والابتزاز، والاعتصاب، والقتل تشكل جميعها تهديدات حسيمة في جميع أنحاء البلد. ويستمر الإنفاذ الدقيق لجميع التدابير الأمنية السارية على موظفي الأمم المتحدة بهدف الحد من تعرض الموظفين للعمليات الإجرامية وغير ذلك من المواقف الخطيرة.

رابع عشر - الآثار المالية

٤٧ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٨٩/٦٣ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، مبلغاً قدره ٤٩١,٨ مليون دولار للإبقاء على عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية العملية إلى ما بعد ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، فإن كلفة الإبقاء على العملية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ ستقتصر على المبالغ التي أقرتها الجمعية العامة. وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ١٣٢,٢ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة المتأخر سدادها لجميع عمليات حفظ السلام حتى نفس التاريخ ١ ٧٥٤,٥ مليون دولار. ورُدت التكاليف إلى الحكومات المساهمة بقوات وتكاليف المعدات المملوكة للوحدات للفترة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ على التوالي.

خامس عشر - ملاحظات

٤٨ - أرحب بإعلان ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر موعداً لإجراء الانتخابات الرئاسية التي طال انتظارها في كوت ديفوار وأتطلع إلى القيام دون إبطاء بنشر جدول زمني توافقي وواقعي بشأن استكمال المهام المتبقية بما يفضي إلى إجراء الانتخابات بحيث يشمل ذلك نشر القائمة المؤقتة والقائمة النهائية للناخبين. ومن دواعي تفاؤلي أن الأطراف أكدت من جديد التزامها الذي قطعته على نفسها في سياق مفاوضات بريتوريا عام ٢٠٠٥، وأضفت الصبغة الرسمية على ذلك الالتزام، متعهداً بأن يكون لكافة الأطراف الموقعة على اتفاق ليناس - ماركوسي حق تقديم مرشحين في الانتخابات القادمة، وهو أمر ذو أهمية حاسمة لمصداقية العملية الانتخابية وشفافيتها.

٤٩ - ومن دواعي التفاؤل ما أحرز من تقدم في عمليات تحديد هوية الناخبين وتسجيلهم، مما أسفر عن تسجيل ما يفوق ٦,٤ ملايين من الإيفواريين بحلول حزيران/يونيه، وما يقوم به الزعماء السياسيون الإيفواريون من حملات دعاية ممهدة للانتخابات في بيئة سياسية إيجابية. ويمثل عدم وقوع أي حادث خطير طيلة عملية تحديد هوية الناخبين وتسجيلهم إنجازاً كبيراً، ومن المؤمل أن يكون ذلك مؤشراً إيجابياً عما ستكون عليه المراحل المقبلة من العملية الانتخابية. بيد أنه يلزم معالجة بعض التحديات التقنية بصورة عاجلة، من قبيل التحديات القائمة في عملية التحقق البيومتري من البيانات المتعلقة بتحديد هوية الناخبين وتسجيلهم.

٥٠ - وللمضي قدماً، من المهم أن تحافظ الأطراف في كوت ديفوار على ما أحرز من تقدم حتى الآن، وأن تنجز في الوقت المناسب ما تبقى من مراحل في عملية السلام. وينبغي للأطراف أيضاً أن تحافظ على المناخ السياسي الإيجابي السائد. ويجدوني الأمل في أن يتم حل

أي خلاف قد يطفو على السطح قبل الانتخابات، بما في ذلك ما يتعلق بقائمة الناخبين المؤقتة، بروح الحوار التي كانت السمة المميزة لاتفاقات واغادوغو.

٥١ - وقد أكدت الأحزاب الإيفوارية ورئيس اللجنة الانتخابية المستقلة أن إجراء الانتخابات الرئاسية بحلول ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر أمر ممكن التطبيق من الناحية التقنية. وأرحب في هذا الصدد بالضمانات التي أعطتها جميع الأحزاب إلى وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام خلال الزيارة التي قام بها مؤخرا إلى كوت ديفوار، بأنه ليس من المتوقع أن توجد أي عراقيل تقنية مستعصية تحول دون إجراء الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وأشار أيضا إلى أن الأحزاب كلها أبلغته بأنه يمكن تنظيم الانتخابات دون التنفيذ الكامل للمهام المتبقية في إطار جدول أعمال إعادة التوحيد.

٥٢ - ومع ذلك، فإن الإرادة السياسية وحسابات الأطراف السياسية الإيفوارية هي التي ستقرر في نهاية المطاف ما إذا كان موعد الانتخابات سيحترم أم لا. ومن المهم أيضا أن تواصل الأطراف إحراز تقدم مطرد بشأن جدول أعمال إعادة التوحيد، ولا سيما عن طريق المضي قدما في تطبيق الاتفاق التكميلي الرابع لاتفاق واغادوغو. فبعض العمليات المنصوص عليها في هذا الاتفاق من شأنها أن تساعد بالفعل على تهيئة الظروف المواتية لتنظيم انتخابات رئاسية آمنة وذات مصداقية، وإرساء أسس السلام والاستقرار الدائمين في كوت ديفوار. ومن دواعي القلق إحراز تقدم محدود في تنفيذ العملية الحاسمة المتمثلة في نقل السلطة من قادة المناطق التابعين للقوات الجديدة إلى السلطات المحلية، على الرغم من إقامة احتفال لبدء هذه العملية في بواكيه في ٢٦ أيار/مايو، ونشر وحدات مشتركة من الشرطة والدرك من القوات الجديدة وقوات الدفاع والأمن الإيفوارية في جميع أنحاء البلد لتأمين العملية الانتخابية، وتطبيق مركزية عمل الخزانة.

٥٣ - وقد يكون من غير الواقعي توقع تنفيذ كافة المهام المتعلقة بإعادة التوحيد قبل إجراء انتخابات ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر بشهرين، وفقا لأحكام الاتفاق التكميلي الرابع لاتفاق واغادوغو. وهكذا، يُرجح أن تظل مسألة إعادة التوحيد تحديا رئيسيا إلى ما بعد الانتخابات. وأدعو جميع الأطراف إلى مواصلة هذه الجهود من خلال الحوار المستمر، بدعم من الميسر، بما في ذلك ما يتعلق بسبل تبسيط أحكام الاتفاق التكميلي الرابع، وضمان ألا تعرقل عملية إعادة التوحيد الانتخابات المقرر إجراؤها في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر.

٥٤ - ومنذ بداية الأزمة عام ٢٠٠٢، فوتت الأطراف الإيفوارية مواعيد كانا قد حُددتا لإجراء الانتخابات الرئاسية عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨. وستكون الانتخابات المقرر إجراؤها في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر محكا لمصداقية عملية السلام، ولمدى قدرة الأطراف الإيفوارية

على الوفاء بالتزاماتها. فإذا لم يُحترم هذا الموعد، فإن ذلك سيكلف الأطراف الإيفوارية فقدان النوايا الطيبة لشركائها الدوليين وثقة أولئك الشركاء الذين استثمروا قدرا كبيرا من الموارد لضمان إنجاز المهام الرئيسية المنصوص عليها في اتفاق واغادوغو والاتفاقات التكميلية بنجاح وفي الوقت المناسب. ولذلك فإنني أحث الأطراف الإيفوارية على احترام موعد الانتخابات، وضمان أن تكون الانتخابات مفتوحة وحررة ونزيهة وشفافة. فنجاح تلك الانتخابات سيضع كوت ديفوار على الطريق الصحيح لاستعادة مكانتها باعتبارها أحد أعمدة الاستقرار والديمقراطية والتنمية في المنطقة دون الإقليمية.

٥٥ - وسيشكل تنظيم انتخابات مفتوحة وحررة ونزيهة وشفافة في كوت ديفوار مؤشرا رئيسيا قد يوفر أساسا لوضع استراتيجية لانسحاب بعثة الأمم المتحدة. وفي حين أن بعثة الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري يعملان بالفعل على وضع ترتيبات من أجل الانتقال من حفظ السلام إلى مرحلة الإنعاش والتنمية بعد النزاع، فإن هذه الترتيبات لن تدخل حيز النفاذ إلا بعد إجراء مشاورات مستفيضة مع حكومة كوت ديفوار بعد الانتخابات.

٥٦ - وسيعتمد الاستقرار الطويل الأمد في كوت ديفوار أيضا على مدى قدرة الأطراف والقيادة في كوت ديفوار، قبل انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر وبعدها، على معالجة المسائل التي كانت صُلب الأزمة الإيفوارية. وفي هذا الصدد، يحدوني الأمل في أن إجراء عملية تحديد الهوية بنجاح حتى الآن سيسهم في تسوية أحد الأسباب الرئيسية للأزمة. ويُعد إصلاح القطاع الأمني مسألة رئيسية أخرى لا بد من معالجتها من أجل إقامة سلام دائم في كوت ديفوار. وستقوم بعثة الأمم المتحدة أيضا، وفقا لولايتها، بمساعدة الأطراف الإيفوارية في جهودها الرامية إلى الدفع قدما بإصلاح قطاع الأمن.

٥٧ - وستواصل بعثة الأمم المتحدة أيضا العمل مع المؤسسات الوطنية والمُيسر وغيرهما من الشركاء الدوليين للمساعدة في التغلب على التحديات التقنية واللوجستية التي يمكن أن تؤثر على التنفيذ الشامل لاتفاق واغادوغو. وستواصل البعثة مساعدة السلطات الإيفوارية في الحفاظ على بيئة آمنة لعملية السلام، والعملية الانتخابية على وجه الخصوص، من خلال وجودها العسكري الرادع، ورصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها، وذلك بهدف المساعدة في الجهود المبذولة لإنهاء الإفلات من العقاب، مع التركيز بصورة خاصة على المساعدة في مكافحة العنف ضد النساء والأطفال.

٥٨ - لذلك فإنني أوصي بتمديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر، حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

٥٩ - وفي الختام، أود أن أتوجه بالشكر إلى ممثلي الخاص لكوت ديفوار، ي. ج. تشوي، وإلى كافة أفراد بعثة الأمم المتحدة، عسكريين وشرطة ومدنيين، على التزامهم المستمر بدعم عملية السلام. وأنا ممتن أيضا لمُيسّر عملية السلام الإيفوارية، بليز كومباوري، رئيس بوركينا فاسو، لما يبذله من جهود في مجال التيسير. وأخيرا، أود أن أشكر كافة البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بقوات شرطة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمنظمات الإنسانية، والمناخين الثنائيين والمتعددي الأطراف، فضلا عن المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، لما بذلوه جميعا من مساهمات هامة في سبيل عودة السلام والاستقرار إلى كوت ديفوار.

المرفق الأول

النقاط المرجعية ومؤشرات التقدم المحرز في المجالات الرئيسية لاتفاق
واعادوغو واتفاقاته التكميلية

| النقاط المرجعية | مؤشرات التقدم | الجدول الزمني ٢٠٠٩ | حالة التنفيذ |
|---|---|---|---|
| نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم/تفكيك الميليشيات | • توصيف ٥ ٠٠٠ من عناصر "القوى الجديدة" وتجميعهم في أربعة مواقع في الشمال | ٢٩ أيلول/سبتمبر | • قيد الإنجاز جزئياً |
| • نشر ٨ ٠٠٠ من عناصر اللواء المختلط من الشرطة والدرك تحت إشراف مركز القيادة المتكاملة | • قيام مركز القيادة المتكاملة بتخزين الأسلحة تحت إشراف القوات المحايدة | | • العمل جارٍ لكن ببطء |
| • توصيف جماعات الميليشيات وتفكيكها | • دفع مجموعة حوافز التسريح بقيمة ١ ٠٠٠ دولار إلى المقاتلين السابقين والميليشيات السابقة | | • قيد الإنجاز جزئياً • وقيد التفاوض جزئياً |
| • إعادة إدماج المقاتلين المسرّحين والميليشيات المسرّحة | | | • قيد الإنجاز جزئياً • وقيد التفاوض جزئياً |
| الانتخابات | • عملية تحديد هوية الناخبين وتسجيلهم | ٣٠ حزيران/يونيه | • أنجزت |
| • إعادة إنشاء السجلات المدنية المفقودة أو المثلثة | • توفير الأمن خلال العملية الانتخابية بدعم من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار | | • أنجزت |
| • وضع قوائم الناخبين المؤقتة والنهائية | • نشر قائمة الناخبين النهائية ورسم الخريطة الانتخابية الجديدة | مطلع آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر | • قيد الإنجاز جزئياً |
| • إصدار بطاقات الهوية الوطنية وطاقات الناخبين وتوزيعها | | أيلول/سبتمبر | • قيد الإنجاز جزئياً |
| | | تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر | |

| النقاط المرجعية | مؤشرات التقدم | الجدول الزمني ٢٠٠٩ حالة التنفيذ |
|-----------------------------|--|---|
| | <ul style="list-style-type: none"> إعداد مواقع التصويت البالغ عددها ١١٠٠٠ موقع، بما في ذلك نقل المواد الانتخابية الحساسة وغير الحساسة إلى هذه المواقع الحملة الانتخابية عملية الاقتراع وإعلان النتائج | <ul style="list-style-type: none"> تشرين الثاني/نوفمبر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر وبداية كانون الأول/ديسمبر |
| إعادة بسط سلطة الدولة كاملة | <ul style="list-style-type: none"> إعادة نشر السلطات المحلية على نحو فعال وكامل نقل السلطة من قادة المناطق إلى السلطات المحلية تطبيق مركزية شؤون الخزانة في الشمال نشر وحدات الشرطة والدرك المختلطة في الشمال نشر القضاة وكتبة المحاكم، بدعم من الشرطة القضائية، نظراً لدورهم المتوقع في البت في المنازعات الانتخابية والمسائل المتعلقة بالقانون المدني نشر موظفي السجون ومديريها نشر موظفين عموميين آخرين، بمن فيهم موظفو الوزارات التنفيذية | <ul style="list-style-type: none"> قيد الإنجاز جزئياً أُنجز رسمياً قيد الإنجاز جزئياً قيد التفاوض قيد الإنجاز جزئياً وقيد التفاوض جزئياً قيد "الإنجاز" جزئياً وقيد التفاوض جزئياً قيد العمل لكن ببطء |
| بدء إصلاح القطاع الأمني | <ul style="list-style-type: none"> المفاوضات المتعلقة بقضايا إعادة التوحيد اعتماد جميع المراسيم ذات الصلة الناظمة لإعادة توحيد الجيشين التشغيل الكامل لمركز القيادة المتكاملة إدماج عناصر "القوى الجديدة" التي جندت في عام ٢٠٠١ في صفوف الجيش الوطني الجديد نشر وحدات الشرطة والدرك المختلطة لكفالة أمن العملية الانتخابية | <ul style="list-style-type: none"> قيد الإنجاز جزئياً تنتظر الإنجاز قيد العمل لكن ببطء قيد الإنجاز العمل جارٍ لكن ببطء |

المرفق الثاني

عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار: قوام العنصر العسكري وعنصر الشرطة في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩

| عنصر الشرطة | العنصر العسكري | | | المراقبون العسكريون | البلد |
|-------------|----------------------|----------------|---------|---------------------|--------------------------------|
| | وحدات الشرطة المشكلة | الشرطة المدنية | المجموع | | |
| | | | ٨ | | ٨ |
| | | | | | الاتحاد الروسي |
| ٣ | | | | | إثيوبيا |
| ٣ | | | | | الأرجنتين |
| ١٠ | ٣٧٥ | ١٠٦٧ | ١٠٤٨ | ١٢ | الأردن |
| | | | | | إسبانيا |
| | | ٢ | | | إكوادور |
| ٤ | | ٢ | | | أوروغواي |
| | | ٤ | | ١ | أوغندا |
| | | ٢ | | | أيرلندا |
| | | ١٠ | | ٢ | باراغواي |
| ١ | ١٢٥ | ١١٤٩ | ١١٢٦ | ١١ | باكستان |
| | | ٧ | | ٣ | البرازيل |
| ٤ | ٢٥٠ | ٢٧٣٢ | ٢٧٠٨ | ١٠ | بنغلاديش |
| ٤٨ | | ٤٣٤ | ٤١٩ | ٩ | بنن |
| ٢١ | | | | | بوروندي |
| | | ٢ | | | بولندا |
| | | ٤ | | | دولة بوليفيا المتعددة القوميات |
| | | | | | بيرو |
| ١٧ | | | | | تركيا |
| ٢٦ | | ٣ | | | تشاد |
| ٢٠ | | ٣٢٠ | ٣٠٩ | ٤ | توغو |
| | | ١٠ | | ٣ | تونس |
| ٩ | | | | | جمهورية أفريقيا الوسطى |
| | | ٣ | | ٢ | جمهورية تنزانيا المتحدة |
| ٢٠ | | | | | جمهورية الكونغو الديمقراطية |

| عنصر الشرطة | العنصر العسكري | | | البلد |
|----------------|-------------------------|------------------------|--------------------|-------------------------------------|
| | وحدات الشرطة المشكلة | المراقبون العسكريون | ضباط أركان جنود | |
| الشرطة المدنية | المجموع | | | |
| | ٣ | | | جمهورية مولدوفا |
| ٥٢ | | | | جيبوتي |
| ٣ | | | | رواندا |
| | ٧ | | | رومانيا |
| | ٢ | | | زامبيا |
| | ١ | | | زمبابوي |
| | ٣ | | | السلفادور |
| ٤٩ | ٣٣٨ | ٣٢١ | ٦ | السنغال |
| ٤ | | | | سويسرا |
| | ٣ | | | صربيا |
| | ٧ | | | الصين |
| | ٣ | | | غامبيا |
| ١٥ | ٥٤٨ | ٥٣٥ | ٧ | غانا |
| | ٥ | | | غواتيمالا |
| | ٢ | | | غينيا |
| ١٠ | ١١ | | ٩ | فرنسا |
| | ٦ | | ٣ | الفلبين |
| ٣٧ | | | | الكاميرون |
| | ٢ | | | كرواتيا |
| ٩ | | | | كندا |
| ٢ | | | | الجمهورية العربية الليبية مدغشقر |
| | ٧٢٦ | ٧٢٣ | ٣ | المغرب |
| | ٢ | | | ناميبيا |
| | ٣ | | ١ | نيبال |
| ٥٩ | ٣٩٢ | ٣٨٢ | ٤ | النيجر |
| | ١٠ | | | نيجيريا |
| | ٨ | | | الهند |
| ١٠ | ١٠ | | ١ | اليمن |
| ٤٣٣ | ٧٥٠ | ٧٥٧١ | ٩١ | المجموع |

